

العراق الأكبر فوق الكتلة الأكبر

خالد محسن الروضان

بغداد



وكاننا في نظام وراثي.. ويضاف الى ذلك مناصب وزارية سيادية منها (وزارة النفط) للحزب الديمقراطي الكردستاني (حزب مسعود البارزاني) واخرى من الوزارات والدرجات الخاصة كخصتهم في الحكومة الاتحادية اضافة الى الشروط التالية نسبة 17 بالمئة تخصص للاقليم، صرف رواتب البشمركة، تطبيق المادة 140 من الدستور وعودة البشمركة الى المناطق التي تتواجد بها سابقاً قبل تطبيق عملية فرض القانون وانك عندما تقرّ الشروط تشعر بأن وفد الاحزاب الكردية هو من دولة اخرى خارج سيادة الدولة العراقية التي اكد عليها دستور العراق لعام 2005.

كتلة اكبر

ان المصلحة الوطنية تحتم على السياسيين وهم يجرون حوارات تشكيل الكتلة الاكبر بعدم تقديم اي تنازلات ومسامحات تمس مصالح العراق الاكبر على حساب تشكيل الكتلة الاكبر، فليس من حق اي واحد ان يقدم هذه التنازلات، فما جاء بالورقة الكردية يعد باطل من الناحية القانونية الدستورية فالدستور لم يحدد بأن رئيس جمهورية العراق كردي من حزب جلال طليباني (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) وان المادة 140 لاتعني ضم المناطق المشمولة بها للتبعية الكردية في الاقليم فقانون ادارة الدولة لم يسمح باقامة اي اقليم على اساس عنصري وطائفي ومذهبي بل اعطى استثناء لاقليم كردستان العراق وضمن حدود ما قبل تاريخ 2003/4/9 فما علاقة الاقليم بالمناطق الواردة في المادة 140 اقامة لمليشيات خارج وبداخل القوات المسلحة كما جاء، ذلك في نص المادة (9) الفقرة ب وبما ان البشمركة هي مليشيات.. الحزب الديمقراطي الكردستاني حزب مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني حزب جلال طليباني فيجب هيكلتها لان وجودها يشكل خرقاً دستورياً فاضحاً.. انا لا استكتر هذه المطالب والمنافع والمناصب والاموال لو كان يستفيد منها كرد العراق شعبنا المظلوم لم اقول لهم هنيئاً لكم، بل انا واثق ومتأكد بانها ستذهب ليجوب افراد العائلة المسلحة واحزابها المنتفذة وهذه الحالة تشمل جميع الاحزاب والزعماء المشاركين في العملية السياسية والتي شكلت الطبقة الثرية الجديدة كلها من ارباب المناصب والرواتب فهذا الثراء حصل لهم بطرق غير مشروعة وبالرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام واستغلال ثروة البلاد ومن خلال السياسة في ديمقراطيتها والانتخابات في تزويرها والتلاعب بها، فالكل عرف ماهي السياسة وماهي لعبة الانتخابات ومن خلال التصويت وتفتوت قانون الانتخابات والتزوير والتلاعب دون خوف من الله والشعب ومصصلحة الامة. وخلاصة القول ان التناقضات يمكن التفزغ عليها والخلافات يمكن تجاوزها من خلال قيام ثنائية السلطة والمعارضة وتبني برنامج وطني في بناء دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع والكل يساوي واحد غير قابل للقسمة لخدمة الوطن الامة، لا لتمزيق الوطن وضياع الامة في تشكيل حكومة محاصصة تتقاسم فيها الاحزاب الطائفية والعنصرية وزعمائها السلطة كما حصل في السنوات السابقة.

وانا ارى المشهد السياسي العراقي الذي اعقب الانتخابات البرلمانية الاخيرة والتي جرت في 2018/5/12 التي جهلت بينما من شمالها، حيث لم يدرك السياسيون عموماً والفائزون منهم خصوصاً اهمية هذه الانتخابات وقيمة استحقاقاتها القانونية، رغم ماشبهها من تزوير وتلاعب وطبي أوراق استمارات الناخب ودفن عشرات الاتهامات معها في صناديق الاقتراع التي احترقت، ولكن قيمتها تبقى قائمة من خلال معرفة تداول نقل السلطة وبالطريقة والالية اللتين تحققان امن العراق ووحدته الوطنية ووفق مائص عليه الدستور. ان عمليات الاثرة والتفرد من دون الرجوع الى ارادة الشعب في حرية اختياره الذي يحقق ارادته في اختيار مرشحيه، وتعميق الوعي تعيب لارادة الناخب وتضييع لعملية الانتخابات التي مارسها الشعب العراقي.

مقياس الاستحقاق

ان شعور بعض السياسيين بأن وجودهم في السلطة يمنهم حقاً الهيا يفوق مقياس الاستحقاقات القانونية في العملية الانتخابية امر مخالف لكل الاعراف المحلية والاقليمية والدولية، فقولهم بأبدي الولاية (مانطيهيا) واعتكافهم في (قصور) الحوراث (وتناق) للفتاوى التي استحوذت عليها سلطة المال والمنافع وغيبت الرؤية الحقيقية لما يريد هذا الشعب الذي قدم عدد كبير من الشهداء بسبب فشل السياسات الخاطئة والفاشلة لهذه الزمرة من السياسيين ان سياق الاحداث كما يظهر في المشهد السياسي يدل ان السياسيين في واد والشعب في واد اخر، فتمتى تكون مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد، ومصصلحة الامة فوق مصلحة الحزب والقبيلة؟ ومتى يكون العراق الاكبر فوق الكتلة الاكبر؟ ومتى نرى كما قال الامام علي (ع) الامة فوق مصلحة القبيلة، والعقيدة فوق مصلحة الدنيا؟ ومتى يكون قسم الامور وفق المبادئ التي جاء بها الدستور؟ فالدستور لم يحدد في مواده بأن يكون رئيس الجمهورية من الكرد ويرشح من قبل الاحزاب الكردية، ورئيس البرلمان سني ويرشح من قبل الاحزاب السنية ورئيس مجلس الوزراء شيعي ويرشح من قبل الاحزاب الشيعية، وانما جاءت هذه التوصيفات من خلال التافهات بين زعماء الاحزاب والطوائف الذي جاء بهذا التوافق الذي اسماه الكاتب والصحفي كفاخ محمود (باتفاق جننل مان).. ويعد هذا الاتفاق الجويبة الكبيرة للمحاصصة الحزبية والطائفية والعنصرية التي اشاعت الفساد في البلاد والعباد وجعلت من السلطة حاضنة للفاستين وملأد امن لحمايتهم. لقد كنا نأمل في هذه الدورة الانتخابية للبرلمان ان يغازر الجميع مبدأ المحاصصة وتقامس السلطة ولكن ما تسرب من حوارات الكتل والاحزاب السياسية يؤكد بان المحاصصة وتقامس السلطة اخذت الصدارة في حوارات مع فرض شروط تقاسم السلطة بصيغ مهينة لكرامة هذا الشعب المسكين وللوطن. فلقد اصرت (الحث) زوجة الرئيس الراحل جلال طليباني بأن يكون منصب رئيس جمهورية العراق من حصة حزب زوجها (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) وهي من يقدم المرشح الذي يضمن مصالحها في ارث هذا المنصب

هل إنتهت أزمة مياه البصرة ؟

عن الولاية الثانية وكان على العبادي تفويت الفرصة على مناوئيه ومناقسبه وعدم حضور الجلسة لان نتائجها معروفة وإرسال وزراءه ذوي العلاقة لمناقشة اوضاع البصرة بدلا من حضوره شخصياً وتعرضه لتلهمح محافظ البصرة عليه دون ان يتسم ردهه لا من رئيس مجلس النواب ولا من العبادي وهكذا انطلقت اللعبة والمؤامرة على العبادي وحلفائه وابعده عن الترشيح لمنصب رئيس الوزراء.

والمشكلة بعد جلسة مجلس النواب التي تم انتخاب رئيس الجمهورية فيها ان لا احد تطرق الى الكتلة الاكبر التي حددتها المحكمة الاتحادية والتي هي من ترشح رئيس الوزراء من بين اعضائها ومن ثم يكلفه رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة في مخالفة دستورية واضحة حيث تم كليف عادل عبد المهدي من قبل رئيس الجمهورية والذي لم يكن مرشح الكتلة الاكبر فاين ذهبت الكتلة الاكبر وكيف تم تخليفها وتمييعها وعدم الرجوع إليها في ترشيح رئيس الوزراء ؛وهكذا حقق أعداء الإصلاح والفاستون والفاشلون اهدافهم وتم إبعاد العبادي عن الولاية الثانية التي كان قد عقد العزم في حالة تخليفه برئاسة الوزراء على كشف الفاسدين من كبار السياسيين خالها ومحاسبتهم فابعدوه بمؤامرة خبيثة ليستمرروا في فسادهم وسرقاتهم وخيانتهم لشعبهم ووطنهم .

حالات تسمم

والآن وبعد ان حقق الفاسدون والفاشلون اهدافهم هل وصل الماء الصالح للشرب لأهلنا في البصرة ام ازدادت حالات التسمم بسبب المياه الملوثة ؟ وهل حلت مشاكل البصرة الكبيرة وخصوصاً البطالة والفقر والجوع والأمراض وسوء الخدمات وفقدان الأمن والاعتقالات وسطوة الميليشيات والنزاعات العشائرية ؟ وهل توقفت عمليات سرقة نطف البصرة من قبل مليشيات الاحزاب المنتفذة ؟ وهل استعيدت السيطرة على موانئ البصرة ومنافذها الحدودية التي تقاسم أموالها وعائداتها الاحزاب المنتفذة ؟ وهل استعادت السيطرة على موانئ البصرة ومنافذها الحدودية التي تقاسم أموالها بنتائج واضحة وملموسة لحل مشاكل البصرة لكنها خرجت بنجحة كبيرة وهي إبعاد العبادي

سامي الزبيدي

عمان

وضيق عليها وعلى سرقاتها وفسادها وفرض ارتباطاتها المشبوهة ولا يوجد من يناقسه في هذا الأمر وهو المدعوم من تحالفه (سائرون) القوي وصاحب العدد الأكبر من مقاعد مجلس النواب ومدعوم حتى من أحزاب كتل أخرى خارج تحالف سائرون ومن شرائخ واسعة من أبناء الشعب.

لعبة المؤامرة

ولأسف فقد استدرج السيد العبادي الى هذه الجلسة وانطلقت هذه اللعبة (المؤامرة) عليه وعلى حلفائه خصوصاً السيد الصدر. فالغاية من حضور العبادي لجلسة مجلس النواب لم تكن لحل مشاكل البصرة القديمة والمعروفة للجميع وبالذات لأهلنا في البصرة بل كانت لتسقيط العبادي وسحب البساط من تحت قدميه

الغاية من حضور العبادي لجلسة

مجلس النواب لم تكن لحل مشاكل

البصرة القديمة والمعروفة للجميع

وبالذات لأهلنا في البصرة بل كانت

لتسقيط العبادي وسحب البساط من

تحت قدميه وإبعاده عن الولاية الثانية

بعد ان أصبح هو الأقرب إليها ولا يناقسه

قبل هذه الجلسة أحد

السنة الأولى في الحكم

يركب الباص، ويجول في الشوارع، ويرى ما حصل لعمد، من خراب وزوال، لفسوضية، وضوضاء بصري وسمعي وبيئي! ويضع خطته لمدة عام وفقاً لهذه الرحلة من يوم وليلة. بينما إذا بقي مشغولاً، بفلسفة الحكم، والقوانين، وتفويض الصلاحيات، ومدارة الميزانية، فإنه سيقع في الحفرة ذاتها، وقد نسمع أصوات المتظاهرين في تموز عام 2019 والبقية يعرفها المواطنون.

المسار، فإنه سينجح، يكتب له النجاح، بعكس المشاهد الخمسة وتبعاتها في أعلاه! ابن البصرة عنده كهرباء، وماء ووظيفة، ولا يسمع ان المجلس المحلي طرد المستثمرين من مدينته، وهذا يعني بداية الخبز، ابن الموصل، تعاد له وظيفته، ويحوض عن الأضرار، وتعود الحياة بالتدرج للمدينة القديمة، الدوائر الحكومية في بغداد، تبدأ فيها الحكومة الإلكترونية، وسياسة الشباك

مسؤول، أم أخرى ولدها في الحشد، أصيب بجروح، ولم يتذكروا علاجه، وجندي في البشمركة، لم يحصل على راتبه منذ شهور، بسبب خلافات سياسية، وعائلات ينظرون لصفوف أبنائهم مكتظة والمدرسة تكاد تسقط، ومظاهرة لأطباء يخافون من الفصل العشائري، ويمكن أن استمر آلاف حالة. ومن هذه الوصيات، يمكن ان نرى او نقيس نجاح عادل عبد المهدي في سنته الأولى، لأنه وكلمنا نزل للمشار، وصحح

الأردن، وهذا يكلفك تحويشة العمر !! والحكومة وزارة الصحة لا ترد عليه. يركض يمئة ويسرة، ذهب لوزارة الصحة، كتب لرئيس الوزراء، ذهب لمجلس العشرة يستعطفهم، شاهد كاميرا تلفزيون يتحدث مع المواطنين، فصاح وبكى وبكى، والنتيجة !! ضاعت منه امه رحمها الله هل سيكون ذلك في 2019 ومثلها ام خطف ابنتها يوم تحرير مدن الانبار، تحمل صورته وتركض بها لكل

عامر الكبيسي

بغداد



محلها، فلا هم عوضوه ولا عمروا مدينته، وينقص برؤيتها مهدمة الأمل في عقول وأحلام الناس، ويذب الياس، كان هذا في 2018 هل سيكون في 2019.

المشهد الثالث

يقود صاحب عائلة ابنائه نحو معاملة حكومية في بغداد، وهو في عز الحر، لاكراسي للجلوس في الدائرة الرسمية، ولا ماء للشرب، والشمس على الرأس توشك أن توقع فيه داء (الضربة الشمسية) وليس ثمة تبريد أو حتى مروحة كهربائية تعين الناس، ولا إشارات لذوي الإعاقة لأمه التي لا تقوى على الحركة، وطابور لا يكاد ينتهي!! ومن شباك إلى شباك إلى البث وتقطع الشبكة، فما زالت التقنية أو الشبكة من الجيل الثالث وضعيفة جداً، بينما دول العالم تدخل في الجيل الخامس، والشبكة ومع ضعفها، تكلف جيوبهم الشيء الكثير. هل سيعاد الحوار ذاته عام 2019.

صالح اهدم

انظر ماذا كتب فلان في فيس بوك، وهذا بث مباشر لصديقنا الذي هاجر أوربا، لنستمع إلى ما يقوله: يجدون أن الهواتف لا تلتقط البث وتقطع الشبكة، فما زالت التقنية أو الشبكة من الجيل الثالث وضعيفة جداً، بينما دول العالم تدخل في الجيل الخامس، والشبكة ومع ضعفها، تكلف جيوبهم الشيء الكثير. هل سيعاد الحوار ذاته عام 2019.

المشهد الخامس

في مدينة الصدر خمسيني يعمل حملاً، أمه أصيبت بالمرض الخبيث، ذهب لكل مستشفيات بغداد، فلا فائدة، قالوا له إلى الهند أو تركيا أو

مشروع عقد الزواج الإلكتروني بين مؤيد ومعارض

د- شهادة شاهدين متحتمعين بالإهلية القانونية على عقد الزواج. هـ- أن يكون العقد غير معلق على شرط أو حادثة غير محققة. 2- ينعقد الزواج بالكتابة من الغائب لمن يريد أن يتزوجها بشرط أن تقرّ الكتاب أو تقرؤه على شاهدين وتسمعها عبارته ونشهدهما على أنها قبلت الزواج منه. 3- الشروط المشروعة التي تشترط ضمن عقد الزواج معتبرة يجب الإيفاء بها. 4- للزوجة طلب فسخ العقد عند عدم إيفاء الزوج بما اشترط ضمن عقد الزواج، لكن في الحقيقة أن العقد لا يتم عن طريق الإنترنت وانما ملء الاستمارة فقط مع اخذ موعد محدد لكي يتم امام القاضي لان عقد الزواج لا يمكن ان يتم الا بتوقيع من قبل قاضي الأحوال الشخصية وهذه الأحوال الشخصية وهذه البينة فيما يلي: 1- إتخاذ مجلس الإيجاب والقبول. 2- سماع كل من العقادون كدام الأخر واستيعابهما بأنه المقصود منه عقد الزواج. 3- موافقة القبول للإيجاب. حماية

الواحد، والمواعيد المسبقة، تاتي الساعة العاشرة في يوم الثلاثاء وتسلمت معاملتك بعد ساعة!! انتهينا. كذلك المستشفيات، الأمراض الخطيرة والمزمنة وكبار المواطنين العراقيين، وإعادة الاعتبار للطبيب والمريض معا، ومثلها الاهتمام بالتكنولوجيا، وإعادة عمل وعقود شبكات الاتصال، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن. ويمكن أن اختصرها، بأن السيد عاد عبد المهدي، يجبل نفسه مواطناً، لمدة 24 ساعة،

زهاء الظالمى المثنى إعطاء الإذن تحقق الشرطين التاليين: 1- أن تكون للزوج كفاية مالية شرعا غاية إنشاء رابطة الحياة المشتركة والنسل. 2- إذا تحقق إنعقاد الزوجية لزم الطرفين أحكامها المترتبة عليه حين إنعقاده. 3- الوعد بالزواج وقرءة الفاتحة والخطبة لا تعتبر عقدا. 4- لا يجوز الزواج باكثر من واحدة إلا بان الأبن القاضى ويشترط الفقرتين 4و 4كعاقب بالجنس